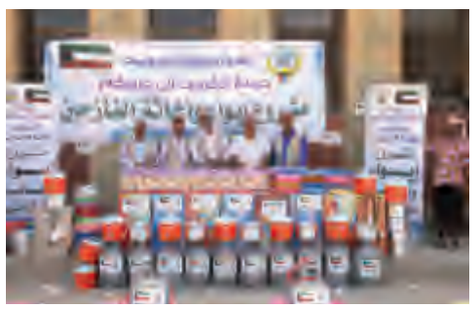

جهود كويتية دؤوبة في إغاثة المنكوبين والمحتاجين حول العالم

6

«التشريعية» تصوت على رفع الحصانة عن هايف

القطار البرلماني ينطلق بـ 3 لجان.. اليوم

- «الميزانيات» تناقش الحساب الختامي لمؤسسة الموانئ وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين بشأنه
- «المالية» تناقش قانون المعاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين وخصخصة «الكويتية»

خلف دميثير

ربيع سكر

ينطلق القطار البرلماني اليوم باجتماع 3 لجان، وتناقش لجنة الشؤون التشريعية والقانونية طلب رفع الحصانة النيابية عن العضو محمد هايف المطيري، في القضية رقم (1294–2016) حصر نيابة الاعلام – (1329–2016) جنح جرائم الكترونية.

وتنظر اللجنة الرسالة الواردة من المجلس في شأن بحث مدى دستورية طلب رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي تكليف وزير المالية بتزويد اللجنة بالبيانات التي طلبتها بخصوص تطبيق القانون رقم (50) لسنة 1994 في شأن استغلال القسائم والبيوت المخصصة لأغراض السكن الخاص بحضور العضو عدنان عبدالصمد رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي.

وتبحث اللجنة عرض انتداب جزئي لمستشارين للجنة الشؤون التشريعية والقانونية.

وتناقش مجموعة من الاقتراحات بقوانين بشأن: • تعديل بعض أحكام القانون رقم (28) لسنة 2011 بشأن منح بدلات ومكافآت لأعضاء الهيئة التعليمية الكويتيين بوزارة التربية ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. • تعديل البند (1) من المادة (26) من القانون رقم (98) لسنة 2013 في شأن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة. • الرعاية السكنية. • تحويل مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية إلى شركة مساهمة. • تنظيم عمليات التدقيق المحاسبي لمراقبي الحسابات الخارجيين بالجهات الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة.

وتناقش لجنة الميزانيات والحساب الختامي مشروع ميزانية مؤسسة الموانئ الكويتية للسنة المالية 2017–2018. ومناقشة الحساب الختامي لمؤسسة الموانئ الكويتية عن السنة المالية 2015–2016 وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين بشأنه.

بحضور ممثلين عن كل من: – وزارة المالية. – ديوان المحاسبة. – جهاز المراقبين الماليين. – ديوان الخدمة المدنية. – مؤسسة الموانئ الكويتية.

وتبحث لجنة الشؤون المالية والاقتصادية الاقتراح بقانون بإضافة مادة جديدة (8 مكررا) إلى المرسوم بالقانون رقم (69) سنة 1980 بإصدار قانون المعاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين. ومناقشة الاقتراحات بقوانين في شأن منح معاشات استثنائية ومكافآت استحقاق للعسكريين المتقاعدين من ضباط الصف والأفراد وعددها (4). ومناقشة الاقتراحات بقوانين بتعديل بعض أحكام القانون رقم (6) لسنة 2008 في شأن تحويل مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية إلى شركة مساهمة وعددها (3).

بحضور: نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع. ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية. ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية. ووزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية. وممثلي شركة الخطوط الجوية الكويتية.

الحصاد النيابي للمجلس الحالي منذ افتتاحه حتى 1 مارس 2017

«الأمة» عقد 14 جلسة وأصدر 14 تشريعا

- المجلس أقر قانوني الأحداث ومحفظة البنك الصناعي وميزانية واحدة لمؤسسة البترول الكويتية و11 اتفاقية مع مختلف دول العالم
- 334 اقتراحا برغبة قدمها 37 نائبا منها 11 رغبة مشتركة وتصدرها النائب عسكر العنزي بـ 56 رغبة
- 4 طلبات برفع الحصانة النيابية في 3 أشهر بحق 4 نواب هم الفضل والطبطبائي والحريش والمطير
- وزارتا الشؤون والاقتصاد أكثر الوزارات تلقيا للأسئلة بـ 83 سؤالا و«المالية» الأكثر ردا على أسئلة النواب بـ 27 سؤالا

الامين العام علام الكندري

الامين العام المساعد لقطاع الاعلام عبد الحكيم السبتي

الأمين العام المساعد لقطاع المعلومات خالد المطيري

شهد دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي الخامس عشر منذ افتتاحه في 11 ديسمبر 2016 حتى الأول من مارس 2017 العديد من الأنشطة النيابية سواء في الجانب التشريعي المتمثل في المشروعات والاقتراحات بقوانين والاقتراحات برغبة، أو في الجانب الرقابي المتمثل في الأسئلة والاستجوابات وطلبات المناقشة.

وأعد قسم الصحافة البرلمانية بقطاع الاعلام والعلاقات العامة بالأمانة العامة لمجلس الأمة تقارير إحصائية بالتعاون مع إدارة التوثيق والمعلومات التابعة لقطاع المعلومات في الأمانة العامة للمجلس، وتنشر «الوسط» ملخص تلك التقارير.

حيث تبين أن مجلس الأمة عقد منذ افتتاح فصله التشريعي الخامس عشر حتى الأول من مارس الجاري 14 جلسة وصادق على 12 مضبطة.

وأنجز المجلس (حتى جلسة 15 مارس 2017) 14 تشريعا منها قانونا الأحداث ومحفظة البنك الصناعي وميزانية واحدة لمؤسسة البترول الكويتية و11 اتفاقية مع مختلف دول العالم، علما بأن التشريعات رصدت حتى جلسة 15 مارس، فيما قدم 44 نائبا 359 اقتراحا بقانون من بينها 108 اقتراحات مشتركة. وقدم 37 نائبا 334 اقتراحا برغبة من بينها 11 رغبة مشتركة. ووجه 39 نائبا 655 سؤالا لجميع الوزارات بالإضافة إلى سمو رئيس مجلس الوزراء.

وكانت أكثر الوزارات تلقيا للأسئلة البرلمانية وزارة الشؤون ووزارة شؤون الاقتصاد ب 83 سؤالا من إجمالي الأسئلة البالغ عددها 655 سؤالا وأجاب الوزراء عن 139 سؤالاً بمعدل 21.2%.

وعلى صعيد أكثر الوزارات ردا على الأسئلة جاءت وزارة المالية في الصدارة حيث أجابت عن 27 سؤالا من إجمالي 67 الموجهة إلى الوزارة بمعدل 40.3%.

وشهد الفصل التشريعي الخامس عشر حتى الآن استجوابا واحدا قدمه النواب وليد الطبطبائي والحميدي السبيعي وعبد الوهاب البابطين لوزير الإعلام والشباب السابق الشيخ سلمان الحمود.

وتضمن الاستجواب 4 محاور وبعد المناقشة تقدم 10 نواب بطلب طرح الثقة في الوزير وهو الطلب الوحيد الذي شهدته هذه الفترة وقبلت استقالة الوزير قبل جلسة مناقشة طلب طرح الثقة بيوم واحد في 7 فبراير 2017.

وفتح مجلس الأمة ملفات الرياضة والإيداعات المليونية وناقش قضية حلب في 3 طلبات للمناقشة وصدر عنها 11 توصية نيابية وبيان سياسي لمجلس الأمة.

ونظر المجلس في 4 طلبات برفع الحصانة النيابية عن 4 نواب منها 3 طلبات للنائب أحمد الفضل وطلب واحد لكل من النواب د. وليد الطبطبائي ود. جمعان الحربش ومحمد المطير.

ووافق المجلس على رفع الحصانة في جميع الطلبات. ونظر المجلس في 31 رسالة واردة وافق على 22 رسالة منها ورفض رسالتين وأحيط علما بخمس رسائل ولم يبت في رسالتين.

وفد الشعبة البرلمانية يشارك في أعمال مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي الـ 136 في دكا

النصف: الكويت توافق على البند الطارئ الذي تقدم به الوفد الفلسطيني عن الاستيطان الإسرائيلي

أكد وكيل الشعبة البرلمانية الكويتية النائب راكان النصف موافقة ودعم الوفد الكويتي المشارك في أعمال مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي ال 136 للبند الطارئ الذي تقدم به الوفد الفلسطيني رسميا للاتحاد. وقال النصف في تصريح صحفي عقب حضوره للاجتماعين التنسيقين للمجموعتين الخليجية والإسلامية اللذين عقدا على هامش أعمال المؤتمر إن البند المقدم من قبل الوفد الفلسطيني يتعلق بقضية الاستيطان الاسرائيلي خاصة وأن الضفة الغربية قد تم استيطانها بالآونة الاخيرة.

وأضاف النصف ان الاجتماعين شهدا الاتفاق على ترشيح رئيس مجلس النواب المصري الدكتور علي عبدالعال ممثلا للمجموعة العربية في اللجنة التنفيذية للاتحاد وترشيح عضو اللجنة التنفيذية للشعبة البرلمانية النائب عمر الطبطبائي لعضوية منتدى الشباب البرلمانيين، مبينا أنه لا يحق للأعضاء الذين تتجاوز أعمارهم 45 عاما الترشح لعضوية هذا المنتدى.

من جانبه أوضح أمين سر الشعبة البرلمانية النائب الدكتور عودة الرويعي ان البند الطارئ الفلسطيني تضمن المخالفة الصريحة للكنيست الاسرائيلي بالتشريع للاستيطان والمخالفة المباشرة لقرارات الامم المتحدة.

وأشار إلى وجود إجماع من قبل المجموعتين التنسيقيتين الإسلامية والعربية والمجموعات الأخرى التي تضم الجناحين الإفريقي والآسيوي لدعم البند الفلسطيني الطارئ والتصويت عليه في الاجتماع القادم. وأعرب الرويعي عن أمله في أن يتم تبني ما قدم في جنيف أكتوبر الماضي من تعديلات تتعلق باللائحة الأساسية للاتحاد البرلماني الدولي وعدد من الأنظمة والقواعد المتبعة. وتطرق الرويعي إلى التعديل الذي تقدم به الوفد الفرنسي حول العضوية ومشاركة الجنس الآخر، متمنيا أن يكون ذلك تمهيدا لتعديلات أخرى تتبناها الوفود الخليجية والعربية والإسلامية وتُمكنها من طرح قضايا مختلفة وملحة ذات شأن وبعد انساني.

يذكر أن أعمال مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي انطلقت اليوم في عاصمة جمهورية بنغلادش الشعبية (دكا) وتستمر حتى الخامس من أبريل الجاري.

الشعبة البرلمانية الكويتية خلال مشاركتها في المؤتمر

الأولوية للتصدي للوثيقة.. وعلى المجلس تفعيل الأدوات الرقابية والمساءلة

الدلال: موقف حازم من الإخفاقات الحكومية المالية بجلسة 11 أبريل

محمد الدلال

أعلن النائب محمد الدلال: أن سلم أولوياتنا البرلمانية الحالية التصدى لوثيقة الاصلاح الاقتصادي بالإضافة إلى قضايا رفع الدعوم والخصخصة والضريبة التي أخفقت الحكومة في التعاطي معها فنيا وعمليا وانعكست سلبا على المواطنين في ظل نمو الفساد دون تصدى جاد له منوها إلى وزيادة التضخم وارتفاع الأسعار دون رقابة فاعلة وأنما هناك تعمد بعدم تفعيل قانون حماية المستهلك.

واستغرب الدلال: الإسراف والهدر المستمر في الاجهزة الحكومية دون معالجة حقيقية، وجميع هذه الإخفاقات سببها الادارة المالية للحكومة الأمر الذي يتطلب معه ان يقوم المجلس بتفعيل جميع الأدوات الرقابية والمساءلة وسيكون لنا موقف حازم من ذلك في جلسة المجلس المقبلة في 11 ابريل.

بعض الجهات تأخرت في نقل بعض اختصاصاتها للهيئة

عبد الصمد: التوجه الحكومي حيال تفعيل هيئة الطرق ما زال غير واضح

أكد رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي النائب عدنان عبد الصمد أن اللجنة اجتمعت لمناقشة ميزانية الهيئة العامة للطرق والنقل البري للسنة المالية الجديدة 2018/2017 وحسابها الختامي للفترة الممتدة من 17 فبراير 2015 وحتى 31 مارس 2016 وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين بشأنه.

واضاف: وتبين انه رغم صرف الهيئة لما يقارب 415 ألف دينار وفقا للحساب الختامي؛ واقتراح ميزانية للهيئة للسنة المالية الجديدة بمبالغ مقتصرة على الأمور الحتمية فقط إلا أن التوجه الحكومي حيال تفعيلها ما زال غير واضح؛ وأن إفادات ممثلي الهيئة أثناء الاجتماع كانت مغايرة لإفادات بعض الجهات الحكومية التي تأخرت في نقل بعض اختصاصاتها للهيئة كما نص قانون إنشائها بذلك.

وقد تبين للجنة أن بعض الاستقالات التي تمت في مجلس إدارتها مؤخرا كانت لعدم وجود الدعم الحكومي لتباشر الهيئة أعمالها؛ وأن تمثيل بعض الجهات الحكومية المتأخرة في نقل اختصاصاتها في مجلس الإدارة يعيقه عن قيامه بدوره المطلوب، وعدم اعتماد هيكلها التنظيمي رغم إرساله لديوان الخدمة المدنية.

وبينت الهيئة عدم صحة ما يثار من عدم جاهزيتها لغياب جهازها التنفيذي وخاصة في قطاع الطرق؛ إذ أنه لا يوجد لديها توجه بتعيين جهاز إداري جديد في هذا الشأن وإنما من المفترض تغير تبعية هذا القطاع من وزارة الأشغال إلى الهيئة ونقل موظفيه بالكامل بما فيها الدرجات الإشرافية.

ورغم جاهزية الهيئة وفق إفادتها منذ فترة لتنفيذ قرار مجلس الوزراء لنقل ما أوكل لها من اختصاصات قانونا من الجهات الحكومية في 1 إبريل 2017 إلا أن هناك جهات (وزارة الأشغال) لا تتجاوب معها وترفض الاجتماع بها، ووجود تجاوب نسبي من جهات أخرى (وزارة الداخلية) لنقل ما يتعلق بالأمور المدنية لتنظيم مرور للهيئة دون الأمور العسكرية لتبقى تحت إشرافها لحساسيتها، علما أنه سبق أن شكلت لجنة وزارية لجميع الأطراف الحكومية ذات الصلة بنقل اختصاصاتها للهيئة وكانت موافقة على عملية النقل مع تحفظ وزارة الداخلية على بعض الأمور.

وسبق أن اتفقت اللجنة والحكومة بحضور سمو رئيس مجلس الوزراء على إدراج المبالغ المخصصة في الجهات الحكومية التي لم تنقل اختصاصاتها بعد للهيئة في ميزانياتهم للسنة المالية الجديدة؛ وأن لا تصرف هذه الاعتمادات المالية إلا بمعرفة الهيئة إلى حين حسم التوجه الحكومي بخصوصها.

تحت إشراف اللواء خالد الوقيت

حرس مجلس الأمة يختتم البرنامج التدريبي الثالث لمنتسبيه

تحت أشراف الأمين العام المساعد لشؤون حرس مجلس الأمة اللواء خالد الوقيت اختتم قطاع شؤون حرس المجلس برنامجه التدريبي الثالث خلال السنة التدريبية 2016/2017 والذي عقد تحت عنوان «النظام المتكامل لرفع مستوى المهارات والقدرات في فن التعامل مع الجمهور» لعسكري حرس المجلس خلال الفترة من 5 مارس الى 16 مارس 2017.

وقال الوقيت في تصريح صحافي إن هذا البرنامج جاء بناء على توجيهات من السيد رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم في إطار خطة التطوير التي ينتهجها قطاع حرس مجلس الزمة في الاهتمام بمنتسبيه من الضباط وضباط الصف والأفراد لتنمية مهاراتهم وقدراتهم، من خلال الاستعانة بكل ما هو جديد من برامج تدريب متطورة لرفع كفاءتهم وإكسابهم العلوم والمعارف التي ترتقي بقدراتهم العملية والعلمية، وتؤهلهم للقيام بمهامهم الجليلة في حفظ أمن وسلامة مجلس الأمة والوطن ومكافحة الانفلاتات الأمنية بكل أشكالها وخصوصا الموجهة إلى أعمال المجلس ومبانيه وأهدافه الحيوية.

وأضاف الوقيت أن البرامج التدريبية هي إحدى مقومات التدريب العسكري والأمني، والذي تعد المحك الرئيسي لاختبار جاهزية أفراد الحرس العسكرية والأمنية لمعرفة مدى كفاءاتهم واستعدادهم لتأدية دورهم المنوط بهم والوقوف على مستوى أداء قطاع حرس المجلس في شكل منظومة أمنية متكاملة.

وفي ختام كلمته أعرب الوقيت عن امتنانه للجهد الذي بذله أفراد الحرس خلال البرنامج التدريبي والخبرة العملية التي اكتسبت والأداء الرفيع الذي حققه المشاركون في البرنامج التدريبي.

وحاضر في البرنامج التدريبي كل من الأمين العام المساعد لشؤون حرس مجلس الأمة اللواء خالد خلف الوقيت ومستشار شؤون حرس مجلس الأمة الدكتور مجدي عبدالبصير عواد.